الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٦
المعقودة يوم الخميس
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس: السيد ستادثاغن (نيكاراغوا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) دور المرأة في التنمية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.36
29 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

المحتويات (تابع)

(ز) تنمية الموارد البشرية (تابع)

(ح) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

(ط) التعاون الدولي من القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)

(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع)

(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع)

نظرا لغياب السيد بتريسكي، تولى السيد ستادثاغني (نيكاراغوا)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشاريع القرارات A/C.2/50/L.17، L.18، L.19 و L.20

١ - السيد مانالو (الفلبين): قدم مشروع القرار A/C.2/50/L.17 المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومشروع القرار A/C.2/50/L.18 المتعلق بالتدابير الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، ومشروع القرار A/C.2/50/L.20 المتعلق بالدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومشروع القرار A/C.2/50/L.19 المتعلق باتخاذ إجراءات محددة متصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، والصين، ومقدمي المشروع المشار إليهم في الوثيقة.

٢ - السيد امباثا (جنوب افريقيا): تكلم نيابة عن أعضاء الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، فقال إنه شرف كبير للوفود الافريقية أن تعقد الدورة التاسعة للأونكتاد في افريقيا. وأضاف إن المؤتمر سيهيئ محفلا مناسبا لمعالجة مختلف القضايا الأساسية المتعلقة بالتجارة والتنمية والتي تعتبر عالمية من حيث نطاقها. وإن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي تحث الدول الأعضاء على الاشتراك في المؤتمر على أرفع مستوى ممكن، نظرا لأن نجاحه يتوقف على التزام الجميع ومشاركتهم.

(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع)

مشروع القرار A/C.2/50/L.21

٣ - السيد مانالو (الفلبين): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقدم مشروع القرار A/C.2/50/L.21 المتعلق مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/50/L.22

٤ - السيد مانالو (الفلبين): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/50/L.22 المتعلق بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا، مع تعديل شفوي.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/50/399)

(ز) تنمية الموارد البشرية (تابع) (A/50/330 و Corr.1)

(ح) الأعمال التجارية والتنمية (تابع) (A/50/417)

(ط) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/50/215-S/1995/475، A/50/396، A/50/501)

(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع) (A/50/8)

(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع) (A/C.2/50/8)

٥ - السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاصو): قال إنه يتعين أن يأخذ التخطيط الإنمائي في الاعتبار دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي مع البدء بصياغة سياسات إنمائية، من أجل ضمان فعاليتها واستدامتها.

٦ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن تعبئة المرأة ودمجها بصورة فعالة في عملية التنمية، يؤكد مع ذلك أنه بالرغم من الوعي ومن الاعتراف بالدور الأساسي والحاسم للمرأة في عملية التنمية المستدامة، لا يزال التمييز قائما، سواء من حيث مفهوم النماذج، أو من حيث التمتع بثمرات التنمية. واستطرد قائلا إن ذلك هو السبب الجذري للاختلالات القائمة في الأجور، وفي الوصول إلى العمالة المنتجة، فضلا عن العقبات التي لا تحصر والتي تعوق انطلاق روح تنظيم المشاريع لدى المرأة.

٧ - وأردف قائلا إن المرأة في بوركينا فاصو مثلا، تشكل ما يربو على نصف مجموع السكان كما أنها تمثل معظم القوة العاملة، لكنها تحتل مرتبة أدنى من الرجل في قطاعات أساسية مثل التعليم، والالمام بالقراءة والكتابة، والتدريب المهني، والوصول إلى وسائل الانتاج والتمتع بالمزايا الاقتصادية التي ساعدت هي في انتاجها. وعلاوة على ذلك فهي تشكل قلب الاقتصاد الوطني من خلال مشاركتها في القطاعات غير الرسمية أو غير المنظمة، وفي الزراعة، وتربية الماشية، والحرف وإنتاج الأغذية.

٨ - ولاحظ أنه بالرغم من الأهمية الظاهرية للتشريعات والتدابير التثقيفية التي اتخذتها بوركينا فاصو، وانضمامها الى كثير من الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك، من أجل تحرير المرأة، فإن القيام بأنشطة لتوفير التدريب على أساليب بدء وادارة الأعمال التجارية، أكثر أهمية، والأهم من ذلك كله اتخاذ تدابير ترمي إلى تسهيل وصول المرأة إلى المدخرات والقروض، على أن يكون الهدف الأساسي هو حفز الابداع وروح تنظيم المشاريع لديها.

٩ - ومضى قائلا إن صندوق تقديم الدعم لتوظيف المرأة بأجر، المنشأ عام ١٩٩٠، والذي جرى تعزيزه ماليا عام ١٩٩٤، بدعم مقدم من كثير من الشركاء الوطنيين والدوليين، هو أحد الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. ولا مراء في أنه لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة دون القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات شاملة منسقة على المستويين الدولي والوطني. وأشاد بارتفاع نوعية الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

١٠ - وتابع كلامه قائلا إنه وفقا لبرنامج عمل كوبنهاغن، بدأت بوركينا فاصو دورات عملية مهمة تتعلق بمواضيع تتراوح بين سياسات لتوظيف الشباب، الى اللامركزية في الادارة، مما يمكن اعتباره أمثلة للتعاون والتضافر، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن بوركينا فاصو ترحب باعلان السنة الدولية للقضاء على الفقر، وتحيط علما بالأنشطة المقترحة، وستعمل من أجل ضمان نجاحها.

١٢ - السيدة هيزر (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن تكلفة عدم الاستثمار في المرأة مرتفعة للغاية. فالمجتمعات برمتها تعاني من خسائر كبيرة عندما يضعف تعليم المرأة، أو تسوء صحتها وتنوء بالعمل أو عندما تستبعد من كثير من الأنشطة ويحال بينها وبين المشاركة في صنع القرار. وليس من المقبول في الوقت الذي يدنو فيه القرن الحادي والعشرون، أن تشكل المرأة ما يصل الى ٧٠ في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع وثلثي السكان غير الملمين بالقراءة والكتابة في العالم.

١٣ - ومضت قائلة إن المرأة تطالب في الوقت الراهن الارادة السياسية، والمسؤولية، والموارد اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين كما أنها تريد تنفيذ الالتزامات الرئيسية التي تعهد أكثر من مائة بلد وكذلك هيئات الأمم المتحدة، بأن تصبح حقائق واقعة في حياتها اليومية.

١٤ - واستطردت قائلة إنه يجب أن يتاح وصول المرأة الى الموارد والفرص الاقتصادية ليمكنها الاستفادة منها على أساس مستدام. وتشمل مجالات العمل الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، العولمة والاصلاح الاقتصادي، والتركيز على التجارة والتكيف الهيكلي، وسبل العيش المستدامة، مع توجيه الاهتمام الى تنمية المشاريع، وادارة الموارد الطبيعية.

١٥ - وتابعت كلامها قائلة إن أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المجال السياسي ستركز على تعزيز دور المرأة في مجال الحكم، وصنع القرار، على جميع المستويات، وعلى حقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة، وبناء السلام، ومنع الصراعات. وبعد أن يقدم الصندوق المساعدة للمرأة من أجل الدفاع عن مركزها بصورة فعالة في المؤتمرات العالمية، سيقوم في المرحلة المقبلة من أعماله، بتمكين المرأة من أجل المشاركته بصورة فعالة في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

١٦ - وذكرت أن الصندوق يتطلع الى تقديم الدعم التقني الى منظومة المنسقين المقيمين ولكي تكون للخبرة المكتسبة على المستوى القطري أثرها على الجوانب ذات الصلة من أعمال المنظومة، على المستوى العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الصندوق سيتعاون مع الحكومات في إعداد خطط وطنية للعمل، من أجل تنفيذ ورصد منهاج العمل. وأشارت إلى أن الصندوق قام أثناء التحضير لمؤتمر بيجين، ببناء تشاركات، وآليات وعمليات في بلدان عديدة ويمكن الآن تعزيزها للمساعدة في عملية التنفيذ.

١٧ - واسترسلت قائلة إنه بالرغم من ذلك، فإن التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج العمل يتطلب موارد مالية. ويحتاج الصندوق إلى مضاعفة موارده الحالية التي تبلغ ١٢ مليون دولار، لكي يتمكن من التقدم صوب المرحلة المقبلة من أعماله.

١٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن مؤتمر بيجين تكلل بالنجاح لأن الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، وأفرقة المرأة، عملت معا بصورة وثيقة. ولأن الزخم الذي تولد التشاركات التي نشأت ستكون قوى مهمة في تحقيق تنفيذ المنهاج. وهذا دين على المجتمع الدولي تجاه نصف البشرية، وتجاه الجيل المقبل، وأكدت أن الصندوق يعتزم القيام بدوره بقوة.

١٩ - السيدة يانغ ياني (الصين): أشارت الى البند الفرعي المعنون "الأعمال التجارية والتنمية"، فقالت إن الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية، والذي أنشأه الأونكتاد، قد حقق بعض النتائج في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالخبرة فيما بين عدد من البلدان، وفي تحليل المواضيع المتصلة بتنمية الأعمال التجارية والمشاريع. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يعرب عن الأمل في أن يقوم الأونكتاد استنادا الى ذلك العمل بتحديد الأولويات من أجل تعزيز التعاون التقني الموجه للمشاريع، وإنشاء الشبكات فيما بين المشاريع الوطنية، وتعزيز برامجه المتعددة الأطراف.

٢٠ - ومضت تقول إن الدولة لديها القدرة على إيجاد بيئة مواتية لتنمية المشاريع وذلك من بين جملة أمور، من خلال اعتماد تدابير للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتقليل المخاطر بالنسبة للمشاريع؛ وصياغة سياسات رشيدة، متصلة بتدفقات الاستثمار، والإنتاجية، والإدارة، والعواقب البيئية، والفعالية من حيث التكلفة؛ وتوفير الدعم المالي.

٢١ - واستطردت قائلة إنه يتعين أن يُسمح لكل بلد باختيار طرق التنمية الاقتصادية وأشكال ملكية المشاريع الخاصة به. وقالت إن الصين منذ بدأت إصلاحاتها الاقتصادية، شجعت أفراد القطاع الخاص، على القيام بمبادرات في مجال الأعمال التجارية، كما أولت اهتماما كبيرا لدور المشاريع الخاصة في الاقتصاد وفي التنمية. وفي الوقت ذاته، تم تحديث المشاريع المملوكة للدولة وأدخلت فيها تغييرات تكنولوجيـــة وإدارية. وأشارت الى أن المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مزدهرة في الصين في الوقت الراهن.

٢٢ - ولاحظت أنه فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، يرى وفد بلدها أنه لبلوغ الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يلزم أولا، التعجيل بالتنمية الاقتصادية بحفز الانتاج والتشييد، وتهيئة مصادر التوظيف، وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية، وفي الفرص التعليمية. وذكرت في هذا الصدد، أن للحكومة دورا مهما في مجال التنظيم وتقديم المساعدة المالية والإعلام. وثانيا يجب اتخاذ تدابير لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتجنب النمو الديمغرافي المفرط، وتحسين مركز المرأة. وثالثا يجب تعزيز جميع صور التعاون الدولي من أجل ترجمة الالتزامات المتخذة في

عدد من المؤتمرات والمحافل، الى أعمال. وأشارت الى أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو الاضطلاع بمزيد من المسؤولية من أجل القضاء على الفقر في شتى أنحاء العالم وذلك بوضع معدلات مواتية للتبادل التجاري، مع البلدان النامية، وتخفيف عبء الديون، وتثبيت أسعار المنتجات الأولية، وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا. ورابعا، يلزم تعزيز تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر من أجل تحسين كفاءة الصناديق والمشاريع الدولية.

٢٣ - وأكدت أن الحكومة الصينية تعلق أهمية كبيرة على القضاء على الفقر وهي مشكلة عانى البلد منها طوال تاريخه. ومنذ منتصف الثمانينات، تجري حملة منظمة على نطاق واسع، أدت الى تخفيض عدد السكان الفقراء في البلد من ٢٥٠ مليونا الى ٧٠ مليون نسمة، كما تتخذ تدابير نشطة لتنفيذ برنامج وطني هدفه النهائي القضاء على الفقر المطلق، بحلول نهاية القرن. وبالرغم من الجهود التي تم بذلها، لا يزال يوجد في الصين أكبر عدد من الفقراء في العالم. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر بين الشعب الصيني، الذي يمثل خُمس سكان العالم، جهدا جماعيا من جانب المجتمع الدولي. وذكرت أن الحكومة الصينية مستعدة لزيادة تعاونها مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى لهذا الغرض.

٢٤ - السيد شو تونغ يو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أشار إلى مسألة إشراك المرأة في التنمية فقال إن من الضروري أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل وأن تتمكن من الاضطلاع بدور هام في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة. وأضاف أن نجاح عملية التنمية يتوقف على اشتراك المرأة في هذه المجالات بصورة نشطة.

٢٥ - ومضى يقول إن الجمعية العامة أوصت، في القرار ١٧٨/٤٢، بتكثيف الجهود لتشجيع إدماج المرأة في عملية التنمية. وأنه ينبغي على الدورة الحالية اتخاذ التدابير العملية اللازمة للتعجيل بخطى عملية تنفيذ ذلك القرار ومنهاج عمل بيجين. واستطرد يقول إن هذه العملية تقتضي، أولا، تعبئة الموارد المالية اللازمة، ويتطلب هذا الأمر اشتراك البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. كما أن من الضروري تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض مهام لجنة مركز المرأة لتمكينها من القيام برصد وتنسيق تنفيذ منهاج العمل بصورة فعالة.

٢٦ - وأضاف أن ثمة تحديا آخر يواجه المجتمع الدولي هو حسم مسألة الفقر في أبدر موعد ممكن. وذكر أن وفده شدد، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، على مدى إلحاح اتخاذ تدابير لحسم مسألة الفقر وعلى أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٨ الذي أعلنت فيه الجمعية سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر. ورحب بالجهود التي بذلها الأمين العام لإعداد برنامج تفصيلي للسنة الدولية للقضاء على الفقر بصيغته الواردة في الوثيقة A/50/551. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تكون جميع الأنشطة التي

يجري الاضطلاع بها بمناسبة السنة الدولية قائمة على التوصيات التي أصدرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن مسألة الفقر.

٢٧ - السيد بافلوف (بلغاريا): أشار إلى أن بلده يمر بمرحلة انتقال وإلى أن الإصلاحات الهيكلية مسألة عسيرة وطويلة للغاية. وبعد خمس سنوات من الغموض والأزمة بدأت تظهر على اقتصاد بلده بعض علامات الانتعاش. ومضى يقول إن القطاع الخاص، الذي يسهم حاليا بنسبة ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي، هو قطاع دينمي للغاية ولكنه لا يزال يعتمد إلى حد كبير على التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية. وأشار إلى أن التوسع السريع الذي شهده هذا القطاع والزيادة التي طرأت على عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هما من السمات الرئيسية لعملية الانتقال في بلغاريا.

٢٨ - وذكر أن اتحاد مؤسسات الاقتصاد الحر في بلغاريا، وهي مؤسسة حرة وغير ربحية تتألف من الشركات الخاصة وتعد من أكثر القوى تمتعا بالاستقرار والاستقلال والدينمية، لأغراض تشجيع الانتعاش والنمو الاقتصاديين في البلد، يحث جميع المواطنين على أن يبتوا بأنفسهم بشأن ما إذا كانوا يريدون أن يصبحوا من أرباب الأعمال أو حملة الأسهم أو أن يبيعوا حصصهم. وقال إن الاتحاد يقدم خدمات المشورة والتدريب والإعلام وأن أنشطة أعضائه تقوم على مبدأ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الذي تعتبر فيه المؤسسات الصغيرة الحجم عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية الاقتصادية.

٢٩ - ومضى يقول إن تحقيق الاستقرار المستدام في مجال الاقتصادي الكلي يتوقف على إعادة تشكيل قطاع المؤسسات بصورة فعالة. فاليوم لا يوجد أحد في بلغاريا يطعن في ضرورة منح الأولوية للشركات الخاصة، لا سيما الشركات الصغيرة، لأنها أكثر مرونة وتستطيع التكيف بصورة أسهل وتؤدي إلى خلق الوظائف الجديدة. بيد أن بلغاريا هي البلد الوحيد في أوروبا الشرقية الذي يفتقر إلى اثنين من الشروط الأساسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ألا وهما، سياسة حكومية متسقة وهيئة حكومية تنفيذية لتشجيع هذا القطاع.

٣٠ - وقال إن المشاكل التي تواجه القطاع الخاص في بلغاريا تشمل ما يلي: صعوبات التمويل الناشئة عن عدم إتاحة إمكانية الوصول الى القروض بشروط تساهلية؛ والافتقار إلى نظام ضريبي ملائم وإلى التشريعات ذات الصلة؛ وإلى العقبات البيروقراطية؛ وعدم توفر المعلومات الموثوق بها والخدمات الاستشارية والإدارية؛ والفوضى السائدة في القطاع العام.

٣١ - ومضى يقول إن القطاع الخاص يرى أن على السلطات أن تقوم، في جملة أمور، بتطوير سوق العمل، وبالحيلولة دون تكوين الاحتقارات وضمان إمكانية الوصول الحر إلى الأسواق؛ وتوفير النظام الأساسي وتعزيز المؤسسات ومحاربة الجريمة؛ ودعم المبادرات التجارية وتحسين الإدارة والتشجيع على المزيد من التغيرات الهيكلية وحفز الاستثمارات الخاصة، وخفض الدعم المقدم إلى الصناعات القديمة التي لا مستقبل

لها وتوجيه الاستثمارات إلى القطاع الخاص؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الائتمان وتنويع مصادر التمويل واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الأعمال التجارية. وأضاف أن بلغاريا بحاجة إلى الادماج الحقيقي في الجماعة الأوروبية والأسرة العالمية.

٣٢ - وقال إن بلده تتطلع إلى الاستثمارات الآتية من الغرب؛ بيد أن هياكله المالية والقانونية ليست جذابة للمستثمرين المحتملين. لذلك يود اتحاد مؤسسات الاقتصاد الحر تهيئة مناخ أكثر ملائمة لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية معا. وأضاف أن المستوى الحالي للاستثمارات الأجنبية مخيب للآمال. لذلك فإن انتقال بلغاريا إلى الاقتصاد السوقي سيكون مستحيلا دون زيادة الاستثمار الأجنبي.

٣٣ - ومضى يقول إن الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة استجابة للأزمات الإقليمية تسبب مشاكل لبلده. لذلك ينبغي أن يتلقى القطاع الخاص في بلغاريا، بعد المعاناة التي تكبدها نتيجة الآثار السلبية للجزاءات، مساعدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تتاح له إمكانية الاشتراك في برنامج إعادة التعمير ليوغوسلافيا السابقة. وذكر أن الخسائر التي تكبدها القطاع الخاص البلغاري وحده، من جراء الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا، تقدر بمبلغ ٣ بلايين دولار.

٣٤ - ورحب بالدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية أو الدعم المالي للتشجيع على إقامة المشاريع التجارية.

٣٥ - السيد كريم (بنغلاديش): قال إن من دواعي سروره أن يرى أن القضاء على الفقر أخذ يحظى باهتمام خاص بالمؤتمرات الدولية الأخيرة مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي يشار إليه أحيانا "مؤتمر القمة المعني بالفقر".

٣٦ - ومضى يقول إن البلدان النامية تواجه مشكلة ازدياد الفقر في وقت أجريت فيه تخفيضات كبيرة في إجمالي صافي تدفقات الموارد الآتية من المجتمع الدولي. واستدرك قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي المصدر الرئيسي للتمويل الأجنبي بالنسبة لمعظم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وأضاف أن من شأن الشروط التساهلية للمساعدة المالية أن تحول دون حدوث زيادات إضافية في أعباء الديون وخدمة الديون الواقعة على البلدان النامية.

٣٧ - وقال إنه توجد روابط معقدة بين التجارة والنمو الاقتصادي وإزالة الفقر. واستطرد يقول إن من شأن زيادة الفرص التجارية للمنتجات الآتية من البلدان النامية أن تؤدي الى إيجاد فرص العمالة وبذلك تسهم في توليد الدخل. وأضاف أن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سوف تركّز بصفة أساسية على ترويج التجارة الدولية بوصفها أداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي. وأعلن

أن وفده يؤيد تماما الأونكتاد، بوصفه الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسائل التنمية بطريقة شاملة. وأشار إلى أن الأونكتاد، بفضل ما له من تجربة وخبرة فنية، يضطلع بدور أساسي في صياغة نهج متماسكة إزاء مشاكل التنمية. لذلك ينبغي أن يمنح الموارد المناسبة لتمكينه من الاضطلاع بدوره بصورة تامة خلال السنوات المقبلة.

٣٨ - وذكر أن حكومته تمنح أولوية للقضاء على الفقر وقد قامت باتخاذ تدابير بعيدة الأثر في هذا الصدد. وأضاف أنه يولى اهتمام على أساس الأولوية لقطاعات الصحة والتعليم ورفاه الأسرة وأن أكثر من ٣٠ في المائة من ميزانية التنمية السنوية تخصص في الوقت الحاضر للقطاعات الاجتماعية. وذكر أن إنتاج بنغلاديش من الأغذية زاد من ١١ بليون طن في مطلع السبعينات إلى ما يقرب من ٢٠ بليون طن في مطلع التسعينات. بيد أنه لم يتسن تحقيق الانتاج الأمثل نظرا للكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر. وأضاف أنه طرأ تحسين على نظم توزيع الأغذية على الفئات المحرومة والضعيفة ويجري تنفيذ برامج لتقديم الأغذية مقابل العمل. كذلك جرى وضع نظام للأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الطارئة. وأضاف أن الحكومة تقوم أيضا بمد يد المساعدة على إنشاء الصناعات الصغيرة الكثيفة اليد العاملة في المناطق الريفية وبتشجيع الجهود الخاصة والعامة التي ترمي إلى توفير الائتمان بشروط تساهلية للمزارعين المحرومين من ملكية الأراضي والمهمشين. وأضاف أن المنظمات غير الحكومية المحلية تقوم بتوفير الأغذية للمرأة المحرومة من ملكية الأراضي والمعوزة والتي تعمل لحسابها الخاص في القرى.

٣٩ - واستطرد يقول إن ثمة ظاهرة أخذت تزداد بروزا هي انتشار الفقر في أوساط النساء في البلدان النامية. وأن الاستراتيجية التي تأخذ بها حكومته في مجال التنمية مكرسة لتلبية ما للمرأة من احتياجات خاصة. وذكر أنه تم وضع برنامج لتقديم الأغذية مقابل التعليم واتخذت تدابير حفزية أخرى تتصل بالطفلة في الإطار العام لتشجيع تنمية الموارد البشرية.

٤٠ - وأخيرا توجد حاجة لتخفيف آثار برامج التكيف الهيكلي والإصلاح التي تقوم بتنفيذها مؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن الفئات الأكثر عوزا في المجتمع هي التي تكون حتما أشد الفئات تأثرا بهذه البرامج. واختتم حديثه قائلا إن وفده يؤمن ايمانا راسخا بضرورة إعادة النظر في برامج التكيف الهيكلي بحيث يؤخذ في الاعتبار ما لها من آثار سلبية على الفقراء.

٤١ - السيد زوشينو (اليابان): قال إن وفده سُر لاختتام المؤتمرين اللذين نظمتهما الأمم المتحدة في كوبنهاغن وبيجين بنجاح، وهما المؤتمران اللذان أكد فيهما المجتمع الدولي تفهمه للدور الهام الذي تضطلع به المرأة في مجال التنمية. بيد أن قضايا الجنسين "اختفت بفعل يد خفية"، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقرير السياسات، مما أدى إلى عدم الكفاءة والفعالية في تنفيذها. ومضى يقول إن مؤتمر بيجين، استجابة منه لهذه المشكلة أكد من جديد على أهمية إدخال قضايا الجنسين في التيار الرئيسي في كافة الميادين، إيمانا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون اشراك المرأة فيها بصورة تامة. وأضاف

أن التدابير التي أوصي بها في مؤتمري كوبنهاغن وبيجين لا بد أن تفضي إلى تغيير أساسي، وينبغي أن تنفذ فورا. ومن بين هذه التدابير ينبغي التشديد على تمكين المرأة من أداء دورها في مجال الاقتصاد، بحيث يشمل ذلك معالجة مسائل تنظيم المشاريع وتقرير السياسات في مجال الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي، وكلها أمور جرى تناولها في تقرير الأمين العام (A/50/399).

٤٢ - وأضاف أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ خطط العمل تقع على عاتق الحكومات، ولكن ينبغي أن تقوم كافة الجهات المعنية في المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل مجابهة هذا التحدي. وذكر أن اليابان، من ناحيتها، تقوم بتشجيع إدماج المرأة في جميع جوانب التنمية بتوفير مساعدة إنمائية رسمية تركز على ثلاث مجالات ذات أولوية هي: تحسين المستويات التعليمية وتعزيز الرعاية الصحية والاشتراك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية المقدمة من اليابان لتنفيذ المشاريع ذات الصلة بإدماج المرأة في التنمية ظلت تزداد باطراد خلال السنوات الأخيرة وسوف تستمر هذه الزيادة في المستقبل. ومن أجل التشجيع على إشراك المرأة في التنمية قامت حكومته بإنشاء صندوقين داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبتقديم مساهمة تبلغ ١ مليون دولار لكل منهما؛ كما قامت بزيادة المساهمة التي تقدمها الى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بحيث بلغت في المجموع ١,٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٥.

٤٣ - وأضاف أن وفده يوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام (A/50/330) من رأي مؤداه أن على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل العمل على تعريفاتها وتصوراتها لتنمية الموارد البشرية أكثر تحديدا بوصفها حجر الزاوية للتمكين في مجال التنمية الاجتماعية المتواصلة وأن التحول في النماذج الإنمائية صوب التنمية المنصبة على الناس والتنمية المستدامة يقتضيان تجديد الاهتمام بالآثار الاجتماعية وكذلك الاقتصادية لتنمية الموارد البشرية. وذكر أن اليابان، وهي بلد محدود الموارد الطبيعية، قامت باستثمار في مجال الموارد البشرية بوصف ذلك جزءا هاما من عملية التنمية فيها ودعت بلدان أخرى للقيام بذلك عن طريق أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي.

٤٤ - وأشار إلى البند الفرعي المعنون "التجارة والتنمية"، وقال إن وفده يسلّم بما لتنمية القطاع التجاري للاقتصاد النامي من دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. ومن أجل تعزيز هذا الاقتصاد، يمكن للحكومة اتخاذ تدابير من قبيل تحرير الأسواق وإزالة القيود التنظيمية وتشجيع الاستثمار وتنمية الموارد البشرية وروح تنظيم المشاريع، والنهوض بمستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يلاحظ وفده مع الارتياح الإسهام الذي قدمته وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويرحب بتقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة.

٤٥ - وفيما يتعلق بمسألة القضاء على الفقر، قال إن وفده يرحب بإعلان ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر وبعام ١٩٩٦ بوصفه السنة الدولية للقضاء على الفقر. وأضاف أن وفده يؤيد تماما الآراء التي قدمت في الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن (A/CONF.166/9) ويشدد على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة من قبل جميع الدول الأعضاء من أجل معالجة الأسباب الجذرية للفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس. وأضاف أن الأحوال السائدة في البلدان النامية متباينة، وكذلك الحال بالنسبة للشكل الذي يأخذه الفقر؛ ولهذا يرى وفده أنه ينبغي وضع مزيد من التشديد على اتباع نهج متباينة. وتحقيقا لهذه الغاية، يناشد وفده جميع البلدان النامية أن تقوم بتحديد وتقييم طبيعة الفقر فيها قبل بداية العقد كي يتسنى للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة والهيئات المعنية بالأمر داخل منظومة الأمم المتحدة، دعمها بصورة أكثر فعالية في الجهود التي تبذلها للتغلب على الفقر.

٤٦ - السيد بلزان (مالطة): قال إنه قد انقضت خمسة عقود على إنشاء الأمم المتحدة ومازال المجتمع الدولي يواجه مشكلة الفقر الذي يعيش فيه خمس سكان العالم، ومعظمهم في البلدان النامية. إن القضاء على الفقر الذي يقتضي توحيد جهود جميع الدول أصبح ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية تفرض نفسها على الجنس البشري.

٤٧ - وأردف قائلا إن على المجتمع الدولي في عام ١٩٩٦، الذي أعلن سنة دولية للقضاء على الفقر، أن يضمن ترجمة الوعي الذي نشأ بشأن هذه المسألة الحيوية الى تدابير فعالة وملموسة موجهة نحو إيجاد حل دائم لهذه المشكلة. وينبغي للحكومات ولمختلف العناصر الفاعلة في المجتمع أن تركز جهودها في عام ١٩٩٦ على تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية أفضل وأن تشجع الدخول في التزامات سياسية لتعبئة الموارد اللازمة لتحديد الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات.

٤٨ - وقال إن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء أربعة أفرقة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف المقررة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في الآونة الأخيرة، ويشيد بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - واستطرد قائلا إن التنمية المستدامة التي حظيت بتأييد دولي متزايد هي العلاج الحاسم للفقر. وينبغي أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للمنظمة اعتماد نهج طويل الأجل تترتب عليه أوسع مشاركة في الدعوة الى التنمية العادلة والمستدامة بيئيا، ولاسيما في سنة خصصت للقضاء على الفقر. وينبغي ألا يغيب البعد الإنساني عن الأنظار عند تناول مسائل التنمية. لذا، ينبغي أن تكون تنمية الموارد البشرية من صميم أي سياسة اقتصادية واجتماعية وأن تؤدي الى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي.

٥٠ - وانتقل الى المستوى الوطني فقال إن البلدان اعتمدت نهجا تناسب بيئاتها الاقتصادية - الاجتماعية. ولايزال التعليم هو العنصر الرئيسي الذي يمكن أن تستند إليه الاستراتيجيات الفعالة لتنفيذ السياسات الرامية الى تعزيز تنمية الموارد البشرية.

٥١ - وأكد على أهمية إبراز دور المرأة في عملية التنمية، وأعقب ذلك بقوله إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون اشتراك واندماج أكثر من نصف سكان العالم. وقد أعربت الحكومات في بيجين عن تصميمها على الدعوة الى التنمية المستدامة التي تركز على العنصر البشري من خلال توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات. وينبغي أيضا تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفي إدارة الموارد الاقتصادية بوصفه أداة ضرورية لضمان تحقيق التنمية المستدامة. وذكر أنه قد آن الأوان لتشترك المرأة بمزيد من الفعالية في عملية صنع القرار التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجتمعات المحلية بوجه عام والمرأة بوجه خاص، على المستويين الوطني والمحلي.

٥٢ - وأضاف قائلا إنه وإن كان وقت التفكير نادرا ما ينتهي، فعلى المجتمع الدولي الآن أن يفي بمسؤولياته تجاه الملايين من الناس الذين يعانون من الفاقة، وما زالوا يبحثون عن المأوى الملائم، وما زالوا محرومين من فرصة الوصول الى الرعاية الصحية والتعليم، وما زالوا محرومين من كرامتهم الإنسانية.

٥٣ - السيد سمباوا (توغو): قال إن التسعينات التي بعثت في بادئ الأمر على الأمل في البلدان النامية، تميزت حتى الآن بخيبة الأمل واليأس في العديد منها، ولا سيما أقل البلدان نموا في افريقيا. ولقد كان القضاء على الفقر يمثل خلال السنوات الخمس الماضية احدى أولويات المؤتمرات الرئيسية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة، وكان مرجع ذلك أن هذه المشكلة قد أصبحت مشكلة أخلاقية وعالمية. ويكفي إدراك أنه يعيش في الوقت الراهن أكثر من بليون من البشر في هذه الحالة الاجتماعية المروعة التي يزيد من تفاقمها ركود الأنشطة الانتاجية وتقهقرها.

٥٤ - وأردف قائلا إن وفده اطلع باهتمام على تقرير الأمين العام المتعلق بهذا البند، الذي يشرح الاستراتيجيات المتعددة القطاعات التي صاغتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في كوبنهاغن. ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه فيما يتعلق بتعزيز التنمية لم تأت بالنتائج المرجوة. وينبغي أن يكون هذا الادراك المرير دافعا الى إجراء تقييم موضوعي لكل صكوك التعاون المتعدد الأطراف وأن يؤدي الى البحث عن سبل ووسائل أفضل لإعطاء هذا التعاون زخما جديدا. ويجب أن يؤكد البرنامج الإنمائي الجاري إعداده حاليا على أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها البلدان النامية وأن يعلق بالغ الأهمية على الطرق والنهج المعتمدة بهدف التخفيف من حدة الفقر وتمكين الملايين من البشر من العيش عيشا كريما.

٥٥ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية، إدراكا منها أن مسؤولية القضاء على الفقر تقع بصورة أساسية على عاتقها، أخذت تزيد الآن من جهودها لتقرير سياسات اجتماعية تأخذ في الحسبان الشواغل الرئيسية والعاجلة لشعوبها على الرغم من الطابع الشديد القسوة الذي تتسم به برامج التكيف الهيكلي. وأضاف أنه يجري حاليا في توغو تشجيع الزراعة وزيادة التأكيد عليها لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، كما يجري تنفيذ برنامج واسع للتدريب والعمالة لضمان تلقي الشباب الحديثي التخرج التدريب الملائم وعثورهم على عمل بأجر. وبغية الحد من البطالة وتنشيط النمو الاقتصادي، اضطلعت حكومته بمشاريع عديدة تشمل إنشاء منطقة حرة للصادرات الصناعية يتمثل هدفها الرئيسي في التحفيز على إيجاد وظائف بإقامة العديد من المصانع.

٥٦ - وقال إنه لا يمكن أن تحل مشكلة الفقر الخطيرة هذه على المستوى الوطني نظرا لكثرة عواقبها؛ فهي تحتاج الى تفهم وتضامن وسخاء من جانب كل العاملين من أجل التقدم. لذلك، يجب أن يزيد المجتمع الدولي من مشاركته في التنفيذ الفعال للاستراتيجيات والسياسات وبرامج العمل التي اعتمدت في مختلف المؤتمرات الوطنية والتي تشمل ضمن أنشطة أخرى حشد مقادير يعتد بها من الموارد. ووفده يأمل أن يسفر النظر في مسألة الفقر عن وضع توصيات تؤدي الى حل دائم لهذه المشكلة الخطيرة ليتسنى دفع عجلة التقدم الاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية وفقا للأهداف الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق.

٥٧ - السيد حماد (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (اليونسكو): قال إن مسألة القضاء على الفقر تحتل موضعا هاما في منظومة الأمم المتحدة ولا سيما منذ مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في كوبنهاغن.

٥٨ - وقال إنه في الاجتماع الأخير المشترك للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية حول موضوع "تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على الفقر"، أعرب أعضاء اللجنتين عن آراء متطابقة بشأن الأبعاد المتعددة القطاعات للفقر بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، واتفقوا على زيادة تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الولايات القطاعية من أجل وضع استراتيجية دولية للقضاء على الفقر المدقع.

٥٩ - وأعرب عن ارتياح اليونسكو لإقامتها عددا من أشكال التنسيق مع شركائها الدوليين فيما يتعلق بالأنشطة الرامية الى تعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر بذلك. وخص بالذكر التنسيق الذي أقيم بصدد برنامج "توفير التعليم للجميع" مع أعضاء تحالف جومتيان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ووصفه بأنه يتميز بتناوله لشرط من أكثر الشروط إلحاحا للقضاء على الفقر وهو إمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم وتنمية الموارد البشرية. ونوه أيضا بالتعاون بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار آلية خدمات الدعم التقني للقضاء على الفقر. وقال إن هذه الآلية مكنت اليونسكو من صقل أسلوبها

ومنهجيتها ومن تنمية قدراتها المؤسسية من خلال دراسة نموذج التعليم والتدريب والعمالة في عدد من البلدان شمل رواندا وتوغو وغينيا وتشاد.

٦٠ - واستطرد قائلا إن اليونسكو تسعى، خارج منظومة الأمم المتحدة، الى تعبئة مختلف عناصر المجتمع المدني بهدف التخفيف من حدة الفقر. ومن النماذج الممتازة لهذه المشاركة المبتكرة التعاون بين اليونيسيف ومصرف "غرامين" في بنغلاديش من أجل تحسين الفرص التعليمية لنحو مليوني امرأة عضوا في هذا المصرف. وقد أثبتت هذه المؤسسة المالية الرائدة استعدادها للاشتراك في برنامج للتعليم الأساسي يتصل مباشرة بالأنشطة الاقتصادية في بنغلاديش ويستهدف بناء القدرات المحلية اللازمة لوضع وتنفيذ برامج التعليم والمعلومات. وتعتزم اليونسكو استخدام هذه التجربة الإيجابية للتشجيع على إقامة مشاريع مماثلة في أماكن أخرى والقيام بدور تيسيري لتطويع تجربة مصرف "غرامين" لظروف دول أخرى من الدول الأعضاء.

٦١ - وأضاف قائلا إن الولاية المسندة الى اليونسكو تجعلها في مركز فريد لتكون بمثابة مرصد لدراسة ظاهرة الفقر التي هي ظاهرة ثقافية واقتصادية - اجتماعية معقدة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أنشأت اليونسكو برنامجا لإدارة التحولات الاجتماعية (موست) ليكون بمثابة مركز تنسيق لسياسات واستراتيجيات مكافحة التهميش والاستبعاد الاجتماعي. ومن المعالم الهامة بوجه خاص على صعيد السياسات في إطار هذا البرنامج، دراسة الطرق التي تؤدى بها عملية تكثيف التكامل العالمي وغيره من الاتجاهات الكلية الى تحول أوضاع المدن على نحو يؤدي الى زيادة استبعاد السكان المحرومين. وقال إن ثمة عددا من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي لا بد من دراستها بتأن وهي تتصل بطبيعة الفقر في البيئة الحضرية وأسبابه وعواقبه.

٦٢ - وأضاف قائلا إن اليونسكو، التي حشدت كل طاقتها للمساهمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جميع مراحله، وضعت القضاء على الفقر في مقدمة قائمة أولوياتها. وهي تعتزم فضلا عن ذلك أن تنفذ مشاريع تستهدف تعزيز القدرات المحلية مع التركيز على الاشتراك الفعلي والطوعي للفئات المستبعدة، كالعاطلين عن العمل والمهمشين ومن ضرب عليهم الفقر، من خلال إقامة برامج للتمكين والتدريب بالتعاون مع المنظمات الشعبية غير الحكومية والمجتمع المدني.

٦٣ - السيد موجوخوف (بيلاروس): قال، في معرض إشارته إلى البند الفرعي "الأعمال والتنمية" ووصفه لعملية الإصلاح الاقتصادي في بلده، إن العنصر الأساسي في العملية هو تشجيع التحول إلى القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وفقا لخمسة أهداف ذات أولوية: تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة العملة الوطنية؛ وإعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد الأساسية؛ وتحويل جزء كبير من ملكية الدولة إلى ملكية خاصة؛ وتشجيع الاستثمار طويل الأجل الداخلي منه والخارجي؛ وإدماج اقتصاد بيلاروس في الاقتصاد العالمي بدون هزات.

٦٤ - وأضاف أن الجهود المبذولة لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد الوطني قد بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بإنشاء المشاريع المشتركة، التي يبلغ مجموعها الآن ٧٠٠ ١ مشروع وتشارك فيها شركات من ٧٠ بلدا. وذكر أن بلده قد بدأ في عام ١٩٨٢ إصلاحا أساسيا يستهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا ذي مستويين (مستوى الاتحاد ومستوى الجمهوريات) إلى اقتصاد مختلط يزداد فيه بروز دور قوى السوق الداخلية والدولية. وأشار إلى أنه مع بداية التسعينيات كان هناك في بيلاروس نحو ٧٠٠ من المشاريع التجارية الأجنبية الصغيرة والمتوسطة تشارك فيها حوالي ٦٠ دولة وتعمل برأسمال أجنبي ومختلط.

٦٥ - واستطرد قائلا إنه اتخذت تدابير لاتقاء الأزمات من أجل تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية وتخفيض التضخم من نسبته التي كانت تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة إلى نسبته الحالية التي تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة. وذكر أن بيلاروس قامت أيضا بزيادة مستويات صادراتها وارداتها وأوفت بالتزامات الديون المستحقة عليها للدائنين المتعددي والثنائيي الأطراف.

٦٦ - وأضاف أنه قد جرى اعتماد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كائتمان على مدى فترة ١٢ شهرا في أعقاب الاستعراض الذي قام به مؤخرا خبراء مؤسسات بريتون وودز لأولويات البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي. وقال إن من المأمول أن ينهض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور المحفز في تنفيذ البرنامج القطري الأول لبيلاروس.

٦٧ - وأردف قائلا إنه قد جرى توفير الحوافز للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك تدعيم أنظمة الضمانات الوطنية للاستثمار الأجنبي ووضع خطط ملموسة لإقامة منطقة اقتصادية حرة في بلده.

٦٨ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام حول مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/50/417)، قال إن حكومة بلده ترى أن المساعدة المقدمة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال لم يمكن الاستفادة منها بالكامل وإنها لم تشمل كل الجوانب التي شدد عليها الأمين العام. وأضاف أن ثمة اختلالا جغرافيا واضحا في المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال: إذ تقدم هذه المساعدة فيما يبدو بشكل تفضيلي إلى بلدان وسط وشرق أوروبا وإلى دول البلطيق الأكثر تقدما.

٦٩ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام لم يقدم تحليلا واسعا بالقدر الكافي لعملية التحول إلى القطاع الخاص والتحرر من القيود الإدارية، وأنه من المأمول، عند إعادة دراسة تلك الأمور، إيلاء اهتمام لتحويل الاحتكارات الحكومية إلى احتكارات خاصة، وتقديم أجور ومرتبات أفضل لشتى القطاعات السكانية، وتنظيم قطاع الأعمال، وآليات الرقابة على مدى تحقق الاستقرار، والمشاكل الخطيرة المتعلقة بالفساد، والتهرب الضريبي، واستخدام الأموال الحكومية والمختلطة لأغراض شخصية، ثم مسألة تتسم بأهمية كبيرة، وهي قيام

الدولة بتنظيم قوى السوق خلال مختلف مراحل الإصلاح وفقا للأحوال والمراحل المختلفة من العملية الانتقالية.

٧٠ - السيد آل ثاني (قطر): قال إنه إذا كان الفقر ظاهرة عالمية فإنه يتمثل أكثر ما يتمثل في قارة أفريقيا: إذ تضم ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا، وتحقق أدنى مستوى للنمو، وتعاني من هبوط أسعار السلع الأساسية، وتردي معدلات التبادل التجاري، وآثار التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو، وتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، وبوجه خاص سداد وخدمة الديون الأمر الذي تكرس له بعض البلدان أكثر من نصف ميزانيتها السنوية، ويمتص ثلث عائدات التصدير في معظم البلدان الأفريقية.

٧١ - وأضاف أن المؤتمرات الدولية الهامة التي عقدت مؤخرا قد أسهمت إسهاما قيما في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أكد أن الفقر يعد واحدا من الأسباب الأساسية لمعاناة الأفراد وأوضح الترابط الإيجابي بين جهود القضاء على الفقر والاستراتيجيات التي ترمي إلى إبطاء النمو السكاني وتحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين حماية البيئة. وذكر أن المؤتمر دعا إلى التأكيد على أن القضاء على الفقر يعد شرطا لاغنى عنه للتنمية المستدامة، وأنه حث البلدان على جعل الأولوية للاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية مع تركيز خاص على أعضاء المجتمع الذين تنقصهم الخدمات الضرورية.

٧٢ - واستطرد قائلا إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد شدد على ضرورة أن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي بتنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر لما له من أثر على المرأة. وأضاف أن الفقر كان موضوعا رئيسيا من موضوعات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اقترحا صياغة استراتيجيات وطنية ودولية تقوم على أساس النهوض بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي للقضاء على الفقر؛ كما حثا البلدان على وضع خطط وطنية يكون من شأنها توفير فرص العمل كسبيل للقضاء على الفقر مع المراعاة المناسبة للصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وتوطيد الدخل للأسر.

٧٣ - وأشار إلى أن بلده يبذل أقصى الجهود في تطوير آليات العمل لتنفيذ السياسات المعتمدة وأنه حقق تنمية اجتماعية واسعة النطاق يتمتع في ظلها جميع المواطنين بأحوال معيشية طيبة ويحصلون على احتياجاتهم الأساسية في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. ونوه بوجه خاص بالملمح الايجابي المتمثل في الدعم المقدم للمحتاجين عن طريق الضمان الاجتماعي. وقال إن إدارة الشؤون الاجتماعية عملت على تطوير قسم الضمان الاجتماعي وتوسيعه مما أسهم في تحسين مستوى الخدمة الاجتماعية في الدولة.

٧٤ - واختتم بيانه قائلا إن حكومة بلده تولي اهتماما خاصا بالمرأة عن طريق إقامة مراكز التدريب التي تستطيع المرأة فيها أن تحصل على دبلوم يؤهلها للعمل في أى مشغل للخياطة والتطريز. وبالإضافة إلى ذلك أخذت إدارة الشؤون الاجتماعية على عاتقها مهمة زيادة مساهمة المرأة في خدمة المجتمع وذلك بافتتاح مشاغل للمرأة من أجل استيعاب خريجات مراكز التدريب والتأهيل الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل مناسبة للنساء وتسويق انتاجهن، وأنه قد جرى أيضا توفير المسكن الملائم لمحدودي الدخل.

٧٥ - السيدة وونغ (استراليا): قالت إن مؤتمر بيجين قد حقق نجاحا باهرا واعترف بأن قيام نوع جديد من الشراكة القائمة على المساواة بين المرأة والرجل يعد شرطا لتحقيق التنمية المستدامة المركزة على البشر، وإنه من الضروري الآن كفالة تنفيذ نتائج المؤتمر وإحداث التكامل بينها وبين نتائج غيره من المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا.

٧٦ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها قد شجع الصناديق الاستئمانية والوكالات التابعة للأمم المتحدة على استعراض وتنقيح السياسات والاجراءات للوفاء بالأولويات العالمية المحددة في منهاج العمل، وإنه أثنى على الوكالات التي توجهت لبيجين وقدمت تعهدات ملموسة بتنفيذ البرنامج. وذكرت أن المساهمات التي ستقدمها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر تعد ذات أهمية أيضا.

٧٧ - وأضافت أنه حيث أن المرأة في البلدان النامية تواجه أقصى الصعوبات وأشد جوانب الحرمان، فإن وفد بلدها يرى أن البلدان والوكالات المانحة ينبغى لها أن تسترشد بمنهاج العمل في إرساء القضايا ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في تخطيط وتنفيذ أنشطة المساعدة الإنمائية.

٧٨ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها قدمت في بيجين تعهدا بمساعدة بلدان المحيط الهادئ في تنفيذ برامجها ذات الأولوية وما قدمته من تعهدات في المؤتمر. وأشارت إلى أنه قد عقدت بالفعل مشاورات مع عدد من بلدان المنطقة، ليس فقط مع الحكومات ولكن أيضا مع الجمعيات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل تحديد البرامج التي تعالج الشواغل ذات الأولوية للمرأة في منطقة المحيط الهادئ.

٧٩ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/50/399) ومنهاج عمل مؤتمر بيجين قد وجها الاهتمام إلى مسألة عدم مراعاة المرأة صراحة عند صياغة السياسات. وأضافت أن التنفيذ الكامل لمنهاج العمل ينبغي أن يكفل الإدماج الكامل للمرأة في صياغة السياسات، وأنه مما يساعد على ذلك البدء بتجميع بيانات، مصنفة حسب نوع الجنس، عن النشاط الاقتصادي والاعتراف بما تقوم به المرأة من عمل في القطاع الأسري وغيره من القطاعات التي لا تتقاضى فيها أجرا، والتي قد ينبغي أن تنعكس في الحسابات الفرعية للحسابات الوطنية.

٨٠ - السيدة برادا دى مسا (منظمة العمل الدولية): قالت إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد ركز الاهتمام العالمي على ضرورة إحداث التكامل بين استراتيجيات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. وذكرت أن منظمة العمل الدولية على استعداد لتدعيم التعهدات الصادرة في مؤتمر القمة، وبوجه خاص الهدف المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة من خلال ماتقوم به من دور نشط في أنشطة المتابعة.

٨١ - وأضافت قائلة إنه في الوقت الذي يعد فيه النمو الاقتصادي العالمي شرطا أساسيا لتحقيق هدفي العمالة الكاملة وتخفيف حدة الفقر، فإنه ليس كافيا في حد ذاته. فالعمال في حاجة إلى تدريب وتعليم للتواؤم مع سوق العمل الراهن. وأشارت إلى أن منظمة العمل الدولية قد تروج لبرامج تقنية لتنمية الموارد البشرية تدخل أنماط عمل ومهارات جديدة للعمال المحرومين، وسياسات تستهدف إيجاد قوة عمل تتمتع بمرونة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إصلاح مؤسسات عمالية معينة قد تعرقل الجهود المبذولة للتكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والتواؤم مع واقع الترابط الاقتصادي الدولي.

٨٢ - واستطردت قائلة إن إيجاد وظائف رفيعة الجودة يعد عاملا أساسيا في القضاء على الفقر، وإن خلق الوظائف هو حاليا مسؤولية القطاع الخاص أساسا. وأضافت أنه يتعين لذلك أن تقوم أى سياسة للعمالة على إشراك أرباب العمل والعمال. فالدولة يجب أن تضمن الحقوق والحريات الأساسية والإطار الاقتصادي والقانوني والاجتماعي الذي يشجع المشاريع التجارية وخلق الوظائف في ظروف منصفة وأن تشرك أرباب العمل والعمال في عملية اتخاذ القرارات، لأن تعاونهم والتزامهم بهدف العمالة الكاملة يعد حاسما لتحقيق هذا الهدف.

٨٣ - وأردفت قائلة إن العمل على الصعيد الوطني لن يكون مع ذلك فعالا مالم يدعم بالجهود الدولية المستهدفة خلق بيئة اقتصادية عالمية تفضي إلى زيادة فرص العمالة على مستوى العالم ككل. فسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والاجتماعية يجب أن تدعم بعضها بعضا من أجل خلق أحوال مستقرة لتنشيط المشاريع التجارية وخلق الوظائف، وتشجيع الأداء الملائم في سوق العمل، ومساعدة أرباب العمل والعمال في التكيف مع ما يطرأ من تغيير، وكفالة وجود حماية اجتماعية كافية.

٨٤ - واختتمت بيانها قائلة إن المنظمة مهتمة اهتماما خاصا بالتزام كوبنهاغن بتوفير العمالة الكاملة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إيجاد اتصالات أوثق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة. وذكرت في هذا الصدد أن المنظمة اتخذت بالفعل عدة إجراءات تستهدف زيادة الحوار بينها وبين مؤسسات بريتون وودز.

٨٥ - السيدة ريو رويز (بنما): قالت إنه رغم ما طرأ من تحسن بصورة عامة على مركز المرأة خلال الأعوام العشرين الماضية، إلا أن المرأة ما زالت تعاني من تفاوتات كبيرة في المساواة مع الرجل. وما زال مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة منخفضا. ففي أمريكا اللاتينية، تمثل المرأة العاملة ٣٤ في المائة

فقط من السكان الناشطين اقتصاديا، بما في ذلك القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مع ما يرافق ذلك من أجور غير مستقرة ووصول محدود إلى التدريب والموارد التقنية المرتبطة بالانتاجية المتزايدة. علاوة على ذلك، يرتفع تمثيل المرأة العاملة ارتفاعا كبيرا في قطاع الخدمات وينخفض تمثيلها في قطاع الصناعة، والادارة والمناصب التنفيذية. ويؤثر انعدام التساوي في الفرص على الحياة المهنية والعملية للمرأة في مجالات الأجور، والخدمات الاجتماعية والتقدم والترقية في العمل.

٨٦ - وقالت إن برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ١٩٩٥-٢٠٠١، الذي اعتمد في المؤتمر الإقليمي المعني بدمج المـــرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في مار دل بلاتا، بالأرجنتين، أكد الحاجة لإدخال مسألة الجنسين في سياسات التنمية الاقتصادية من أجل كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية وتصحيح الاختلالات، بينما بيَّنت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية بشكل لا يقبل دحضه بأنه قد آن الأوان لدمج المرأة الكامل في عملية التنمية، وخصوصا في تخطيط الاستراتيجيات وصياغة السياسات الاقتصادية الكلية.

٨٧ - وأضافت أنه ينبغي تخصيص موارد أكثر بكثير لتدريب المرأة وتنفيذ السياسات الوطنية التي تدعم الادخارات، والائتمانات والقروض للمرأة. وأن من الضروري دعم المشاريع الصغرى التي تديرها المرأة وتسهيل دمج المرأة في القطاع الرسمي، لا في المدن فقط وإنما في المناطق الريفية أيضا، وكفالة المساواة في فرص العمل والأجور.

٨٨ - واختتمت كلمتها بقولها إن مفهوم التنمية المستدامة غير ممكن ما لم تبذل المجتمعات جهودا كافية لتحقيق التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل في الأنشطة الاقتصادية.

٨٩ - السيد شيرانوند (تايلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ووجه الأنظار إلى تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/50/330)، الذي احتوى على عدد جم من الحقائق، والمفاهيم المفيدة والخبرات ذات الصلة المستقاة من عدد من البلدان. وأعرب وفده عن تأييده لوجهة النظر الواردة في التقرير بأنه ينبغي لكل بلد تطوير موارده البشرية بطريقة متكاملة، ورأى أن منظومة الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور مهم في هذا المجال.

٩٠ - وأضاف أن النمو الحضري السريع في تايلند، والنمو السكاني والاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي عوامل أثرت على البيئة ومؤسسات الأسرة والقيم التليدة، وخلقت تفاوتات في الدخل. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، نظمت حكومة تايلند عدة اجتماعات، شاركت فيها جميع قطاعات المجتمع، لوضع مبادئ توجيهية من أجل خطة التنمية الوطنية الثامنة. وتم في تلك الاجتماعات التوصل إلى توافق في الرأي على

ضرورة تركيز التنمية على الإنسان باعتباره عماد المجتمع والتنمية الوطنية. وهكذا ستعطى الأولوية في المرحلة المقبلة من استراتيجية التنمية الوطنية الى تنمية الموارد البشرية، لا الى التجارة والصناعة.

٩١ - وقال إن تايلند ملتزمة بمفهوم التنمية الوطنية الراهن القائم على أساس نشر التعليم، والسكن، والنظافة، والعناية الصحية الأولية، ومياه الشرب المأمونة، وتخفيف حدة الفقر والقضاء عليه، وفرص العمل، وحفظ البيئة ودور المرأة. علاوة على ذلك، أخذت الاستراتيجية الانمائية الجديدة لتايلند في اعتبارها رفاهية الأفراد لا المادية فحسب ولكن الروحية أيضا، ودمجت فيها تعزيز القيم العائلية ومبادئ البوذية. وإن واحدا من الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية هو كفالة الأمان في الحياة والممتلكات، وإنشاء نظام اجتماعي عادل يتمكن فيه المواطنون من التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم.

٩٢ - وأضاف أنه لما كانت المناطق المختلفة في تايلند في مستويات مختلفة من التنمية، فإن هناك هدفا رئيسيا آخر للاستراتيجية وهو تحسين توزيع الدخل، وخلق فرص عمل وإنشاء الهياكل الرئيسية الأساسية في المناطق الريفية، وإسناد سلطات مركزية الى الجهات المحلية. وسيجري أيضا توسيع الفرص التعليمية في كافة المقاطعات؛ وقد رصدت الحكومة ٢٧ بليون دولار لهذه الغاية، وسوف يتلقى الطلبة الأقل حظا ذوو الدخل المنخفض من كلا الجنسين مساعدة من أجل الاستمرار في دراساتهم.

٩٣ - وقال إن تنمية الموارد البشرية، وتحسين مركز المرأة، والقضاء على الفقر ودور القطاع الخاص مواضيع مترابطة بشكل وثيق. ولهذا من المهم أن تعتمد الحكومات نهجا متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد وأن تكون وكالات الأمم المتحدة أفضل تنسيقا على المستوى القطري من أجل تلبية الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية ولا سيما القضاء على الفقر.

٩٤ - وأضاف أن لاستراتيجية تايلند للقضاء على الفقر مكونا وطنيا تتطابق أهدافه مع أهداف الاستراتيجية الإنمائية، ومكونا دوليا، ينطوي على تشجيع التعاون الثنائي مع مختلف البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي افريقيا. وخصصت الحكومة في عام ١٩٩٥، ٩ ملايين دولار لبرنامج تايلند للتعاون الدولي. وتسهم تايلند أيضا بمبلغ مليون دولار سنويا في صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية، رغم كونها بلدا ناميا يعيش جزء كبير من سكانه دون خط الفقر. ولهذا السبب ناشدت البلدان الصناعية أن تفي بالتزامها بتحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمي المتفق عليه. وفي الوقت ذاته شكر الدول المانحة التي أوفت بمستوى ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي أو تجاوزته.

٩٥ - وبشأن دور القطاع الخاص في التنمية، قال إن بلده كان يعلق دوما أهمية كبيرة على التجارة الحرة وأولى انتباها خاصا إلى قطاع المشاريع الخاصة. وأضاف أن حكومة تايلند تركز في الوقت الراهن على هدفين: إصلاح غالبية المشاريع المملوكة للدولة وإتاحة فرص للقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات. كما أنها تشجع مساهمة القطاع الخاص من البلدان الأجنبية في مشاريع تحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا

عالية. وشجعت حكومته المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص نظرا لطبيعتها الابتكارية وقدرتها على التكيف مع البيئة الاقليمية.

٩٦ - أعرب وفده عن تقديره للجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل القيام على المستوى الوطني بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في خطة عمل جاكرتا وأكد من جديد دعمه لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فضلا عن اللجان الإقليمية.

٩٧ - السيد شريستها (نيبال): رحب بقرار الأمم المتحدة الاحتفال بعام ١٩٩٦ باعتباره السنة الدولية للقضاء على الفقر. وقال إنه غني عن القول أن البلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية هي من أكبر ضحايا الفقر. ولما كان ينبغي شن الحرب ضد الفقر على عدة جبهات وعلى مدى فترة طويلة من الزمن، لذا فإن وفده يحث الجمعية العامة على أن تعلن خلال دورتها الخمسين عقدا للقضاء على الفقر، ابتداء من عام ١٩٩٧.

٩٨ - وأضاف أن معظم سكان البلدان الأقل نموا، وفي بعض الحالات ٦٠ أو ٧٠ في المائة منهم، يعيشون دون خط الفقر. وتحاشيا للدخول في حلقة الفقر المفرغة، ينبغي كفالة النمو الاقتصادي العام من أجل ضمان أن تطال منافعه العائلات الأكثر فقرا في المجتمع كما ينبغي خلق فرص مدرة للدخل من أجل الفقراء.

٩٩ - وقال إنه إذا كُتب للاستراتيجية الانمائية الحياة، بات من الممكن تخفيض معدلات الفقر بصورة كبيرة حتى بدون تحقق نمو اقتصادي كبير. ورغم وجود درجة عالية من التماثل في شكل ومحتوى برامج البلدان النامية لتخفيف حدة الفقر، فإن نتائج هذه البرامج كانت متفاوتة إلى حد بعيد. وتستطيع هيئات ووكالات الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما، لا في صياغة الاستراتيجيات فحسب، وإنما في نشر المعلومات أيضا عن خبرات فرادى البلدان. فهذه المعلومات يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة للبلدان الأقل نموا التي تُجري تقييمات نصفية لبرامجها لأنها تستطيع عندئذ تطبيق تدابير تصحيحية.

١٠٠ - أعرب وفده عن اعتقاده بأن تشجيع المشاريع الصغيرة والمشاريع المحدودة من خلال برامج تنمية العمل الحر ومشاريع التمويل المحدودة هو إحدى الطرق الفعالة للقضاء على الفقر، لأن هذا سوف يخلق فرص عمل ويولّد الدخل. وكذلك ينبغي توجيه انتباه خاص إلى المرأة، التي غالبا ما تكون أكثر أعضاء الأسر الفقيرة تأثرا وتضررا بالفقر. وقال إن بعض البرامج التي أجريت في بلدان جنوب آسيا أصابت نجاحا في توفير التمويل للنساء الفقيرات حتى يتمكنّ من تحسين أحوال أسرهن ورفع مستواهن في المجتمع. وإنه ينبغي توسيع نطاق مثل هذه البرامج لتشمل عددا أكبر من النساء.

١٠١ - وأضاف أن تخفيف حدة الفقر كان يعد واحدا من الأهداف ذات الأولوية لجميع المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية، وخصوصا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، الذي عكست وثائقه الرسمية التوافق الدولي في الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المبادئ والأهداف والالتزامات التي ينبغي الاضطلاع بها من أجل تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه. وأكد إعلان كوبنهاغن بشكل خاص على الدور الذي يجب أن يضطلع به المجتمع الدولي، وذلك بتقديم دعم متزايد من أجل القضاء على الفقر في البلدان الأقل نموا. كما أن الاجتماع الثامن لرؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، المعقود في نيودلهي في أيار/مايو ١٩٩٥، أكد من جديد التزام الرابطة بالقضاء على الفقر في جنوب آسيا، بحلول عام ٢٠٠٠ إن أمكن، بواسطة خطة عمل.

١٠٢ - السيدة وفيق (مصر): قالت إنه جرى في معظم المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة التركيز على التنمية البشرية التي يختلف مفهومها عن مفهوم التنمية الاقتصادية. ومن المعلوم تماما أن معدلات النمو ليس لها تأثير على مستويات الفقر، بل انها تعزز بالفعل مظاهر الإحجاف الاقتصادي الذي أصاب مجتمعات عديدة. بل أن هناك شواهد وفيرة تشير الى أنه يجري في حالات كثيرة تعليق أهمية أكبر على الجوانب المادية للتنمية لا على بعدها الانساني. فبعض البلدان، ومن بينها مصر، حققت تقدما متساويا ومتلازما متزامنا في كلا مساري التنمية. وذكرت أن وفدها أخذ يستخدم مصطلح "التنمية البشرية المستدامة" منذ أول ظهوره في إحدى وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن مصر رغم تحفظاتها على المنهاجية المستخدمة في إعداد تقرير التنمية البشرية السنوي، تجد في هذا التقرير فائدة وأهمية من حيث استرعاء نظر المجتمع الدولي إلى أهمية الدور المتزايد للمتغيرات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

١٠٣ - وطالع وفدها باهتمام التقرير الوارد في الوثيقة A/50/330، الذي يعكس الشواغل المتصلة بتنمية الموارد البشرية، أن عدة بلدان شهدت زيادة في معدل البطالة رغم النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن هناك أسبابا أخرى لها تأثيرها في نمط التنمية الذي كانت الدول النامية تجهد في اتباعه. وإذا لم تؤخذ تلك الأسباب بعين الاعتبار عند اعتماد تدابير التنمية أو عند صياغة سياساتها فإنها قد تسهم في خلق عدم مساواة أكبر بكثير من حيث الدخل والوصول إلى المعلومات، في البلدان المتطورة والبلدان النامية على السواء.

١٠٤ - وقالت إنه لما كانت مصر تعلق أهمية كبيرة على الجانب البشري للتنمية، لذا فإنها توظف استثمارات كبيرة في قطاعي التعليم والصحة، الأمر الذي يتمثل في استحداث وزارة مسؤولة عن التنمية الادارية وأخرى عن السكان وتنظيم الأسرة، وهما وزارتان لم يكن لهما مجال في التشكيل المصري التقليدي، كما استحدثت مصر صندوقا اجتماعيا يضطلع بمسؤولية خلق الوظائف وتوفير فرص العمل وإعادة التدريب المهني، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

١٠٥ - وأضافت أن صياغة استراتيجيات شاملة واسعة النطاق لتنمية الموارد البشرية لا تهمل البيئة، والنظر في العوامل الثقافية التي تسهم في التماسك، والاستقرار والتوازن لا يعد أمرا أقل أهمية. أما الاستراتيجيات التنموية التي تسقط من حساباتها أهمية العوامل الثقافية فإنها تُعرض المجتمع الى الاغتراب والشقاق الاجتماعي والنتيجة الحتمية تتمثل في اخفاق استراتيجيات التنمية وتقاعسها عن تحقيق أهدافها.

١٠٦ - وقالت إن دعم وتعزيز دور الأمم المتحدة بوجه عام وبرامجها وصناديقها المسؤولة عن الأنشطة التنفيذية بوجه خاص يعد متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية البشرية في البلدان النامية. وهذا الأمر الأخير يتطلب تعبئة الموارد المالية الإضافية، خاصة وان البلدان النامية لا تستطيع أن تعول على تحسن سريع لصالحها، نظرا للاتجاهات الحالية التي تسم النظام الاقتصادي الدولي الجديد مما يؤثر على تطلعاتها في تحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

١٠٧ - واختتمت كلمتها بقولها إن تعزيز تنمية الموارد البشرية يحتاج الى رسم السياسات الحكومية وتقييمها بانتظام لكفالة تنفيذها لمصلحة المجتمع ككل. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعكس الظروف والاحتياجات المحلية، من أجل استكشاف مدى التقدم المحرز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

تنظيم العمل

١٠٨ - بعدما تلا الرئيس بعض الإعلانات عن جدول اجتماعات اليوم المقبل ذكّر الوفود بضرورة التقيد بالحدود الزمنية المتفق عليها عند الادلاء بإفاداتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠